

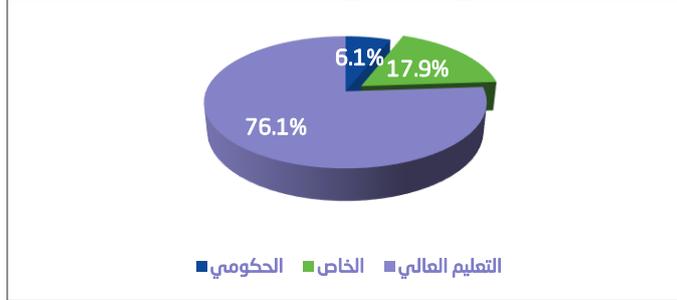
الإنفاق على البحث والتطوير يرتفع بنسبة 17.4 % خلال عام 2023م

أشارت نتائج إحصاءات البحث والتطوير في المملكة لعام 2023م إلى نمو الإنفاق في مجال البحث والتطوير بنسبة 17.4 % والذي بلغت قيمته حوالي 22.61 مليار ر.س عند مقارنته مع عام 2022م. كما بلغت أعداد المشتغلين في مجال البحث والتطوير 49,337 ألف مشتغل، بارتفاع نسبته حوالي 12.2 % عند مقارنته مع عام 2022م، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الباحثين بنسبة 22.1 % مقارنة بعام 2022م، ليصل إجمالي عدد الباحثين إلى 36,832 ألف باحث خلال عام 2023م (شكل 1) (شكل 2)

المشتغلون في مجال البحث والتطوير حسب القطاعات

يشير التوزيع النسبي للمشتغلين في مجال البحث والتطوير على مستوى القطاعات المختلفة بأنه بلغ عدد المشتغلين في التعليم العالي 37,540 ألف مشتغل بنسبة 76.1 %، يليه القطاع الخاص بواقع 8,810 ألف مشتغل بنسبة 17.9 %، ثم القطاع الحكومي بعدد 2,987 ألف مشتغل بنسبة 6.1 % (شكل 5)

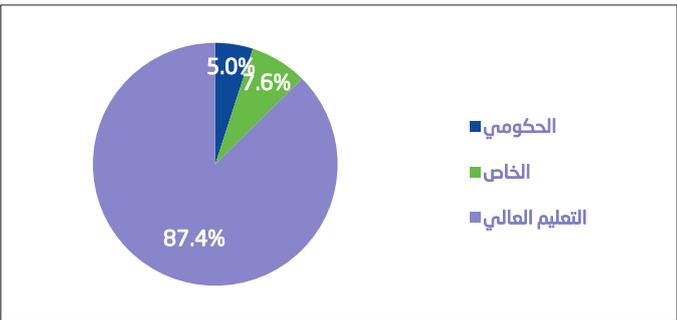
شكل 5: التوزيع النسبي للمشتغلين في مجال البحث والتطوير حسب القطاعات



الباحثون في مجال البحث والتطوير حسب القطاعات

بنظرية أكثر قرباً على التوزيع النسبي للباحثين في مجال البحث والتطوير على مستوى القطاعات يلاحظ أن 87.4 % من إجمالي عدد الباحثين كان في قطاع التعليم العالي بواقع 32,209 ألف باحث، يليه القطاع الخاص بنسبة 7.6 % وبعدد 2,790 ألف باحث، ثم القطاع الحكومي بنسبة 5.0 % وبعدد 1,833 ألف باحث (شكل 6)

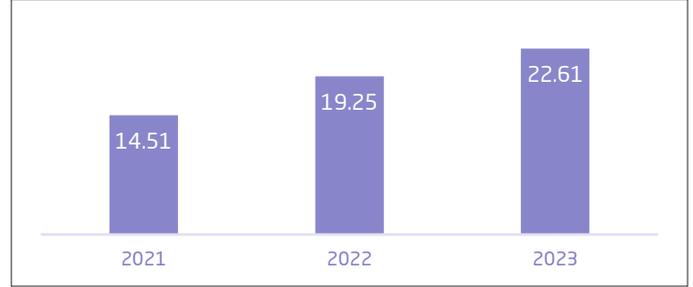
شكل 6: التوزيع النسبي للباحثين في مجال البحث والتطوير حسب القطاعات



المنهجية والجودة

إحصاءات البحث والتطوير (R&D) هي إحصاءات سنوية تهتم بمجالات البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية، وتهدف إلى توفير مؤشرات اقتصادية حول الإنفاق على البحث والتطوير والمشتغلين فيه. يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر من خلال: المنهجية والجودة - الجداول

شكل 1: الإنفاق على البحث والتطوير (2021 - 2023م) (مليار ر.س)



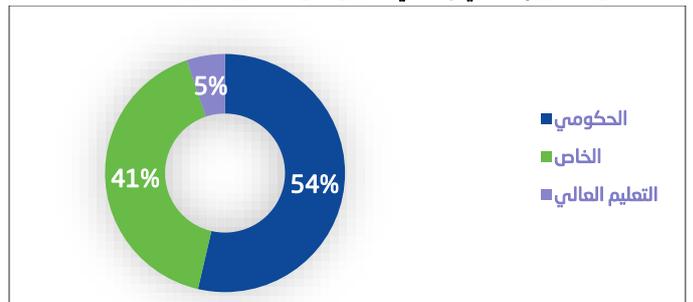
شكل 2: أعداد المشتغلين والباحثين في مجال البحث والتطوير (2021 - 2023م)



تمويل البحث والتطوير حسب القطاعات

يشير التوزيع النسبي للتمويل في مجال البحث والتطوير على مستوى القطاعات المختلفة إلى أن قيمة تمويل البحث والتطوير في القطاع الحكومي بلغت 12.12 مليار ر.س بنسبة 53.6 % من إجمالي التمويل المقدم للبحث والتطوير، ليشكل أكبر حصة من التمويل مقارنة ببقية القطاعات، فيما بلغت قيمة تمويل البحث والتطوير في القطاع الخاص 9.31 مليار ر.س بنسبة 41.2 % من إجمالي قيمة التمويل، وشكلت نسبة تمويل البحث والتطوير في قطاع التعليم العالي 5.2 % من إجمالي تمويل البحث والتطوير بقيمة 1.17 مليار ر.س. (شكل 3)

شكل 3: التوزيع النسبي لإجمالي التمويل على البحث والتطوير حسب القطاعات



الإنفاق على البحث والتطوير حسب القطاعات

عند النظر إلى التوزيع النسبي للإنفاق على البحث والتطوير بين القطاعات يلاحظ أن القطاع الخاص جاء في مقدمة القطاعات من حيث نسبة الإنفاق بنسبة بلغت 38.5 % من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بقيمة بلغت 8.70 مليار ر.س، يليه القطاع الحكومي بنسبة 38.3 %، وبقية 8.66 مليار ر.س، ثم قطاع التعليم العالي بنسبة 23.2 % بقيمة 5.24 مليار ر.س (شكل 4)

شكل 4: التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على البحث والتطوير حسب القطاعات

